مدى إمكانية مصر للانفتاح الإقتصادى

الأهرام الاقتصادى 1-7-1975

بقلم: الأهرام الاقتصادى

إن الهدف الذى تسعى الدولة الإن الى تحقيقه هو فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال العربية والأجنبية، تخلق تدفق نقدى، وإقامة عديد من المشروعات التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج، وتسهم فى معالجة العجز فى ميزان المدفوعات، ولا شك أن الظروف المحيطة ببلادنا الآن، قد تغيرت عن الفترة السابقة، فالمستثمر العربى أو الأجنبى ازدادت ثقته فى مصر، بعد حرب أكتوبر المجيدة، وبعد رفع الحراسات والتأميمات وقوانين نزع الملكية. وكان نتيجة ذلك، أن توافدت الطلبات العديدة على هيئة الاستثمار من جهات مختلفة، رغم أن الدولة، نظراً لظروفها الحالية، لم تعط الحوافز الكبيرة للمستثمرين للإعفاءات الجمركية والضريبة وبعض الخدمات المجانية الموجودة فى دول أخرى كتونس والمغرب وأسبانيا. وهذا أن دل على شىء فإنما يدل على أن مجالات الاستثمار فى بلادنا أوسع، وعائد الاستثمار أكبر..

ولكن مع هذا التزايد المستمر فى طلبات الاستثمار، هل تستطيع مصر قبول كل هذه الطلبات من جانب المستثمرين العرب والأجانب، أننا نحتاج إلى فترة لمعالجة البيروقراطية الموجودة فى مكاتبنا الآن، والتى تمثل أكبر عقبة أمام الإنفتاح. فلا بد من ممارسة الأنشطة بعيدا عن أى روتين يقيدها. وهذا هو الإنفتاح . وهذا هو الإنفتاح الفكرى الذى ما زلنا نفتقده حتى الآن . ففى القطاع العام مثلاً، ما زال هناك من يعتبرون قانون الاستثمار، العدو اللدود لهم، لاعتقادهم أنه إذا جاءت الشركات الأجنبية إلى هذه البلاد، وأنتجت سلعا شبيهة أو مثيلة، فإنها ستقضى على الإنتاج المحلى. لذلك يتعين على المسئولين فى أجهزة ووحدات القطاع العام، أن يتعمقوا فى فهم مضمون قانون الاستثمار، وما يستهدفه وعموما فلا يمكن أن يكون عندنا انفتاح اقتصادى بدون انفتاح فكرى.

هذا إلى جانب أنه لابد من وضوح الرؤية بالنسبة للأنظمة الاقتصادية التى تطبقها بلادنا، مثل النقد والجمارك والإقامة والضرائب، وما إلى ذلك. فبالنسبة للنقد، ما زال حتى الآن، يطبق القانون رقم 8. لعام 1948، الذى وضع لظروف معينة كانت تمر بها البلاد، عندما خرجت مصر من منطقة النقد الإسترلينية. ولا بد الآن من إعادة النظر فى هذا القانون،

www.anwarsadat.org

واستصدار التشريع الموائم للزمن الذى نعيشه وعلى ضوء التجارب التى مرت بها البلاد فى خلال ربع قرن أو ما يزيد من السياسات الدولية. وبالنسبة للجمارك، فأول أثر ينعكس على مجموعة الأجانب القادمين لمصر، هو معاملة رجال الجمارك لهم، فمصلحة الجمارك، ما زالت الأساليب المتبعة بها، ونوعية بعض الموظفين الموجودين فى بعض الموانىء لتخليص البضائع، لم يصبها الإنفتاح الفكرى. وهذا يقتضى مزيدا من التوعية لهؤلاء الموظفين، وأنه مهما نص فى القانون على تيسيرات، فإن التطبيق هو الذى يترك أثره على نفسية الأجنبى.

لابد من تعاون الأجهزة المختلفة على مستوى الدولة مع بعضها وخدمة بعضها بعضا للوصول إلى هدف الإنفتاح، لأن انعزال الأجهزة عن بعضها، يؤدى إلى أن الشخص الأجنبى يضطر إلى التنقل ومقابلة كل جهاز على حدة. أن أية سياسة اقتصادية لها إيجابياتها، كما أ، لها سلبياتها. وهذا ما يتعين على المسئولين تداركه، والعمل على التغلب عليه...

فيجب أن نعترف أن مستوى الخدمات والمرافق بكافة أنواعها فى مصر، دون المستوى الواجب أن تكون عليه لتأدية واجباتها نحو المشروعات الاستثمارية التى ستنشأ فى البلاد. واقترح ضرورة تخصيص ميزانية مستقلة، تصرف على تحسين أجهزة الخدمة والمرافق بوجه عام.

ولا بد أيضاً من عمل خريطة لجمهورية مصر العربية تسمى الخريطة الاستثمارية توضح بها أماكن الأراضى التى يمكن أن تستخدم للإسكان الإدارى، والإسكان فوق المتوسط، وأماكن للأراضى المخصصة للصناعة، كمناطق صناعية القرى السياحية، على أن توفر لهذه الأراضى بكافة أنواعها، الخدمات والمرافق اللازمة.

وبذلك يتيسر للمستثمرين، اختيار المواقع التى تناسبهم لإنشاء مشروعاتهم على اختلاف أنواعها، سواء كانت سياحية أو إسكانية أو صناعية. كما يتعين أن توضح على هذه الخريطة، أماكن الأراضى المستصلحة والزراعية والأراضى البور القابلة للاستصلاح، لتيسير مهمة المستثمر.